http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1790) السنة السابعة -الاحد (9) آيار 2010

العمال والمحافظون يسعون وراء ود الديمقراطيين

بريطانيا: حكومة ٢٠١٠ مفتوحة على كل الاحتمالات

أغلبية غائبة وبرلمان معلق ومشاورات الفرقاء لا تبدو سهلة

بات من المؤكد ان لا حكومة بريطانية بامكان فائز واحد تشكيلها، وهي المرة الاولى منذ ثلاثة عقود ان يلجأ الفرقاء البريطانيون الى وزارة أئتلافية.

وطيلة نهار امس السبت ازدهرت مكاتب السياسيين في المملكة المتحدة بالمشاورات بين الفرقاء لصناعة أئتلاف يحوز أغلبية مريحة لنيل الثقة، لكن السؤال أي الحزبين الرئيسين (العمال والمحافظين) سيحظى بود الديمقراطيين الاحرار.

متابعة : المدى

وقبل الدخول في خارطة الحوارات الجديدة، لابد من اطلاق بعض التكهنات حول هوية البرلمان الجديد، حيث تواجه بريطانيا سيناريوهات مختلفة:

سيناريوهات

الاحتمال الأول هو تشكيل محور حكومة أقلية محافظة، غير ان حزب المحافظين الذين حصلوا على ٢٩٧ مقعدا سيحتاجون الى الاتفاق مع الاحزاب لتمرير كل قانون على حدة. واذا لم يعقدوا صفقة مع الديمقراطيين الاحرار الذين حلوا في المركز الثالث فانهم قد يسعون الى الدعم من مجموعة من الاحزاب الهامشية.

غير أن هذ الاحتمال يمكن أن يتأجل لان دستور بريطانيا يمنح رئيس الوزراء الحالي غوردون براون وهو من حزب العمال الحق في محاولة تشكيل حكومة أولا. ويرجح أن يسعى جاهدا ليفعل هذا.

اما الاحتمال الاخر، فهو تشكيل حكومة اقلية محافظة او عمالية بدعم من الديمقراطيين الاحرار. اذ شجع نيك كليج زعيم الديمقراطيين الاحرار ثالث اكبر حزب والذي حصل على ٥٣ مقعدا المحافظين على محاولة تشكيل حكومة.

ولم يحدد ثمن دعم حزب الديمقراطيين الاحرار لكنه أكد الحاجة الى اصلاح النظام الانتخابي الذي هو ليس في صالح الاحزاب الاصغر. وربما يكون هذا حجر عثرة لان المحافظين يعارضون بشدة تغيير النظام الانتخابي.

ويرجح أن يقدم حزب العمال الذي حصل على ٢٥٢ مقعدا بعض التنازلات بشأن اصلاح النظام الانتخابي وهو يعد بالفعل بتغييرات بسيطة لا ترقى الى مطالب الديمقراطيين الاحرار.

وقد يدعم الديمقراطيون الاحرار العمال او المحافظين في صفقة لا تصل الى حد تشكيل ائتلاف مقابل تنازلات يحصلون عليها بشأن مطالبهم الاخرى اذا لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن اصلاح الانتخابات.

الاحتمال الاخر، هو أن يشكل المحافظون والديمقراطيون الاحرار حكومة ائتلافية، وهو احتمال غير مرجح لكنه ليس مستحيلا، اذ سيشعر الكثير من الديمقراطيين الاحرار بانزعاج شديد من الانضمام الى تحالف رسمي مع المحافظين وقد تؤدي هذه الخطوة الى انقسام الحزب.

ومن غير المرجح بشدة أن يصوت مجلس خاص مطالب بالموافقة على تشكيل ائتلاف لصالح هذا ما لم يتلق وعدا بالعمل بالتصويت النسبي الكامل. ويبدو هذا تنازلا غير مرجح ان يقدمه المحافظون.

احتمال اخر يقضي بتشكيل حكومة ائتلافية بين العمال والديمقراطيين الاحرار، وهذا امر مستبعد لان الديمقراطيين الاحرار أقرب في سياساتهم للعمال من المحافظين. وتعاون العمال والديمقراطيون الاحرار في ائتلاف لثماني سنوات في برلمان اسكتلندا بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٧ وبالتالي هناك سابقة للتحالف.

وكما تشير الارقام سالفة الذكر فان توليفة من الحزبين لن تمثل أغلبية. وهناك ايضا عقبات اجرائية. فيجب أن يوافق مجلس خاص من الديمقراطيين الاحرار على ائتلاف رسمي ولا يمكن افتراض موافقته مقدما.

بقي ان نشير الى احتمال أن يحكم حزب العمال وحده كحكومة أقلية، وهذا مستبعد كثيرا، فمع حصول حزب العمال حتى الان على ٢٥٢ مقعدا سيحتاج الى دعم من مجموعة واسعة النطاق من الاحزاب لتمرير برنامجه التشريعي وسيصبح عقد صفقات بشأن اتفاقات تشريعية خاصة أمر شديد التعقيد.

المباحثات

بعيدا ان تلك الاحتمالات فان المشهد السياسي حفل يوم امس بعدد من اللقاءات التي تهدف الى تحقيق اتفاق بشان الحكومة، فبحث قادة اثنين من الاحزاب البريطانية الرئيسية، حزب المحافظين وحزب الديمقراطيين الليبراليين، ما إذا كان يمكنهما تشكيل حكومة ائتلافية بعد النتائج غير الحاسمة للانتخابات العامة الأخيرة التي جرت الخميس في البلاد.

وقد تحدث زعيم حزب المحافظين، ديفيد كاميرون، الذي فاز حزبه بأكبر عدد من المقاعد لكنه لم يحقق أغلبية، مع زعيم حزب الديمقراطيين الليبراليين نيك كليج، ومن المتوقع أن يعجل بالمفاوضات بين الحزبين خلال الساعات القليلة المقبلة.

واجتمع قادة حزب الديموقراطيين الليبراليين امس السبت للنظر في العرض المقدم من جانب كاميرون لتشكيل حكومة ائتلافية بين الحزبين. وفي الوقت نفسه قال رئيس الوزراء، غوردون براون، انه اذا فشلت محادثات الحزبين في التوصل الى اتفاق، فإن حزبه، أي حزب العمال سيكون مستعدا لبحث تشكيل الحكومة مع الديمقراطيين الليبراليين.

وكان كاميرون صرح بأنه يسعى لتشكيل ائتلاف مع حزب الديمقراطيين الليبراليين يعتمد على عرض وصفه كاميرون بـ«الكبير والصريح والشامل».

وقال كاميرون الذي حل حزبه في المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد التي يتمتع بها، بعد الانتخابات التي نتج عنها برلمان معلق لا يملك فيه أي حزب أغلبية مطلقة: «أريد أن اقدم للديموقراطيين الليبراليين عرضا كبيرا وصريحا وشاملا. أريد ان نعمل معا لمعالجة مشاكل البلاد الكبيرة والملحة».

وقال كاميرون في كلمة في مقر حزبه إنه «يبحث اعطاء تطمينات للاحزاب الأخرى للاتفاق على تشكيل حكومة أقلية يشكلها حزب المحافظين».

خلافات حادة

وأقر زعيم حزب المحافظين بوجود خلافات في السياسات بين المحافظين والديمقراطيين الليبراليين وأن أي اتفاق يجب أن لا يعطي صلاحيات أوسع للاتحاد الأوروبي وأن يتم التعامل بحزم مع موضوع الهجرة والمحافظة على القوة العسكرية البريطانية في إشارة للخلاف بشأن تطوير برنامج الصواريخ النووية.

وأكد كاميرون ضرورة أن تحقق هذه الحكومة الاستقرار السياسي والاقتصادي مع التأكيد على الحاجة إلى إصلاح النظام الانتخابي لاستعادة ثقة الناخبين في العملية السياسية.

وفي أول استجابة لهذه التصريحات، وصف مسؤول في حزب الديمقراطيين الليبراليين عرض حزب المحافظين بـ«المثير» وقال إن حزبه سيبحث هذا العرض.

أما غوردون براون، رئيس الحكومة الحالية الذي ينتظر نتيجة المحادثات بين المحافظين والديمقراطيين الليبراليين فقال في كلمة ألقاها أمام مقر رئاسة الوزراء «إذا لم تخرج المفاوضات بين كليج وكاميرون بأي نتيجة، فأنا مستعد لمناقشة الأمر مع كليج للوصول لاتفاق».

وأكد براون أن أي ائتلاف حكومي يجب أن يعطي أولوية للمضي قدما في تنفيذ خطة الاستقرار الاقتصادي ووضع خطة لإصلاح النظام الانتخابي.

وتؤكد النتائج حصول الحزب على نحو ستة وثلاثين بالمائة من أصوات الناخبين، فيما مني حزب العمال بخسارة كبيرة، ولم يحقق حزب الديمقراطيين الليبراليين النتائج التي كانت تشير إليها استطلاعات الرأي قبل إجراء الانتخابات وبعد المناظرات التليفزيونية التي شهدت صعود نجم زعيم الحزب نيك كليج. لكن يبدو أن الدلائل مستقرة على نتيجة نهائية غير حاسمة. وهذا ما أكدته تصريحات رؤساء الاحزاب الرئيسية الثلاثة إثر اعلان فوزهم في دوائرهم.

فقد قال زعيم حزب المحافظين ديفيد كاميرون إنه «من الواضح أن حكومة العمال خسرت التفويض لتحكم»، لكنه لم يعلن فوز حزبه بالانتخابات.

أما نيك كليج زعيم الديمقراطيين الليبراليين فقد صرح بأن الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان وأكثرية الأصوات يجب «أن تكون له اليد الطولى في التطلع إلى أن يحكم».

وأشار خلال تصريحاته إلى انه يتعين على حزب المحافظين المعارض أن «يثبت أن باستطاعته أن يسعى للحكم من أجل الصالح العام». وأصبح الخيار الحالي يتمثل في تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة أقلية يشكلها حزب المحافظين بمفرده.

استقالة براون

وليس من المتوقع أن يتم على الفور، الإعلان عن تشكيل ائتلاف حاكم بل إن الأمر قد يستغرق بضعة أيام. كما أنه ليس من المتوقع أن يتقدم رئيس الحكومة الحالية غوردون براون باستقالته إلى الملكة إليزابيث الثانية إلا بعد أن تتضح صورة الموقف بدقة خلال اليومين القادمين. وكان براون أعلن في كلمته عقب إعلان فوزه في دائرته باسكتلندا إنه ملتزم بان تكون هناك حكومة قوية أيا كانت نتائج الانتخابات النهائية.

وعدد براون إنجازات حكومته فيما فسره البعض على أنه اعتراف منه بنهاية فترة حكم حزبه.

وجاء في تصريح من مقر رئيس الحكومة بلندن أن براون قد يحاول تشكيل ائتلاف يحكم البلاد في حال فشل أي من الاحزاب الرئيسية الثلاثة بالفوز بأغلبية مطلقة.

وشهدت الانتخابات أيضا فوز حزب الخضر بأول مقعد له في مجلس العموم عن مدينة برايتون الساحلية فيما خسر زعيم الحزب القومي البريطاني اليميني نيك جريفين لصالح مرشحة حزب العمال في دائرته الانتخابية.

وتشير أحدث نتائج للانتخابات إلى حصول حزب المحافظين على ٣٠٦ مقاعد في البرلمان أي ٩٥ مقعدا إضافيا عما حققه في انتخابات عام ٢٠٠٥، ولكن بما يقل بـ١٩ مقعدا عن الأغلبية المطلوبة لكي يشكل الحكومة بمفرده، من بين مقاعد البرلمان البالغ عددها ٧٤٩ مقعداً.

أما حزب العمال الحاكم فقد حصل على ٢٥٨ مقعدا خاسرا ٩١ مقعدا، أما الديمقراطيون الليبراليون فقد حصلوا على ٥٧ مقعدا مقابل ٦٢ كانوا قد حصلوا عليها عام ٢٠٠٥.

حكومة ائتلافية؟

وتقليدياً يُمنح الحزب الذي يحصل على الأغلبية في بريطانيا، الفرصة الأولى لتشكيل الحكومة، وأن يصبح زعيمه رئيساً للوزراء.

ولكن في حال لم يحصل أي حزب على الأغلبية، فإنه يحق لرئيس الوزراء القائم، وفي هذه الحالة رئيس الوزراء العمالي الحالي، غوردون براون، البقاء في منصبه وتشكيل الحكومة ومحاولة الحصول على الثقة في البرلمان.

على أن ديفيد ميليباند، العضو في حزب العمال، قال إنه في حال لم يفز أي حزب بالأغلبية المطلقة، فإن «أي حزب لا يمتلك الحق الأخلاقي باحتكار السلطة».

أين وقفت الصحف البريطانيَّة في الانتخابات؟

مع اقتراب موعد الانتخابات البريطانيَّة، أظهرت العديد من الصحف ولاءاتها الحزبيَّة، في خطوة ترى فيها فرصة لإقناع قرائها بالتصويت للحزب الذي تراه ملائمًا.

وبحسب تقرير لصلاح احمد نشره موقع ايلاف الإخباري، فأن صحيفة غارديان اليسارية الموالية تقليديا لحزب العمال أعلنت أنها تدعم الحزب الليبرالي الديمقراطي في الانتخابات. فيما أعلنت تايمز أنها تقف خلف حزب المحافظين، وهو الموقف نفسه الذي سبقته اليها مجلة ايكونوميست.

وفي ما يلي عرض لولاءات الصحف البريطانية الحزبية المدعومة بآخر التقديرات لمبيعاتها. والغرض من هذا الربط هو أن إعلان الولاء، يندرج ضمن محاولات لإقناع قراء الصحيفة بالتصويت للحزب الذي تعتقد أنه الأجدر بالفوز في يوم الحسم. ونوردها هنا تبعا لتسلسلها من حيث تلك المبيعات.

ذي صن

كانت هذه التابلويد الشعبية الأكثر توزيعا على الإطلاق تؤيد المحافظين في عهد مارغريت ثاتشر، لكنها غيرت ولاءها لصالح العمال بعد فوز توني بلير بانتخابات ١٩٩٧ واستمرت على هذا المنوال في انتخابات ٢٠٠١ و٢٠٠٥. أما هذه المرة فقد أعلنت عودتها الى حظيرة المحافظين، وهو ما فعلته منذ أيلول الماضي. وتزعم هذه الصحيفة أن موقفها السياسي يؤثر فعلا على نتائج الانتخابات باعتبار مبيعاتها الضخمة، قائلة إنها التي أدخلت جون ميجر ١٠ داونينغ ستريت في انتخابات ١٩٩٢. يذكر ان الصحيفة – مثل الـ «تايمز» – مملوكة للملياردير روبرت ميردوخ الذي يقال إنه يؤثر بشكل مباشر على مواقفها السياسية.

ديلي ميل

ظلت على مدى السواد الأعظم من تاريخها يمينية وموالية للمحافظين. لكنها كسرت هذا القالب عندما روّجت لفكرة حزب العمال الجديد بزعامة توني بلير. إلا أنها راحت تصف بريطانيا في عهد غوردون براون بأنها «كسيرة». على الرغم من أنها لم تعلن صراحة ولاءها لدايفيد كامرون، فإن افتتاحياتها تشي بذلك على نحو لا مراء فيه.

ديلي ميرور

عمالية حتى النخاع. ورغم خسارة براون شعبيته على مر السنين وتوقع خسارته المدوية في الانتخابات المقبلة، فمن الواضح أنها ستدعمه حتى اللحظة الأخيرة. وقد حذرت في افتتاحية لها من أنه في حال تولى المحافظين مقاليد الحكم فستشهد بريطانيا بعد خمس سنوات عددا يقل كثيرا من رجال الشرطة والمستشفيات والمدارس مما هو عليه الآن.

ديلي تلغراف

مثلما ان «ميرور» عمالية حتى النخاع، فإن «تلغراف» محافظة حتى النخاع، على الرغم من أنها كانت ليبرالية بعيد مولدها في منتصف القرن التاسع عشر. وحتى عندما كان العمال في قمة شعبيتهم، ظلت هذه الصحيفة محافظة ليس مضمونا وحسب وإنما شكلا أيضا. فقد رفضت التخلي عن الصدور في حجمها القديم من القطع العريض. ولكن رغم كل هذا فهي لم تعلن تأييدها لكامرون، ربما لأن هذا لا يحتاج للقول أصلا.

تايمز

تقليديا غير موالية للعمال، لكنها أيدتهم في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ للمرة الأولى في تاريخها. وفي هذا العام الأخير، أظهر استطلاع أجرته مؤسسة موري وسط قراء الصحيفة أن ٤٠ في المائة صوتوا للمحافظين، و٢٩ لليبراليين الديمقراطيين، و٢٦ في المائة للعمال. وقفت بقوة خلف المحافظين في الانتخابات الأوروبية الأخيرة، وأيضا مع حملة المرشح المحافظ بوريس جونسون الناجحة لعمادة لندن. ومثل الـ«صن» فيقال إن مواقفها السياسية تأتي مباشرة بتأثير مالكها روبرت ميردوخ.

فاينانشيال تايمز

قد يكون من باب المفارقة أن هذه الصحيفة المتخصصة في عالم المال والرأسمالية ظلت مؤيدة منذ العام ١٩٩٢ لحزب العمال. وظلت على هذا الولاء حتى بعد هبوط شعبية غوردون براون الى الحضيض، لاعتقادها – وهي الخبيرة – أنه أفضل الزعماء للتعامل مع الأزمة الاقتصادية الطاحنة في بريطانيا.

غارديان

قراء هذه الصحيفة اليسارية خليط من ذوي التوجهات العمالية والليبرالية الديمقراطية. وعندما أعلنت ولاءها لليبراليين الديمقراطيين في انتخابات السادس من مايو، سارعت كاتبة العمود الشهيرة جاكي آشلي (المؤيدة عموما لسياسات العمال وغوردون براون) لإيضاح أن قرار الصحيفة دعم الليبراليين لا يتأتى من رئاسة تحريرها وإنما من نتيجة لمناقشات حامية الوطيس داخل الصحيفة. وتقليديا فإن غارديان أكثر ميلا الى العمال، لكنها أوعزت بوجوب تنحي غوردون براون من زعامة الحزب.

اندبندانت

اسمها الانكليزي يعني «المستقلة» بالعربية. وهي تسمية تريد لها الانعكاس في ميولها السياسية، ولهذا فهي تبتعد قدر الممكن عن إظهار ولائها لأي حزب معين. ومع ذلك فهي تصنف عموما في وسط اليسار. ورغم أن هذا يجعلها أقرب الى العمال من المحافظين، فقد أدانت حرب العراق بشدة. يرجع البعض السبب في انخفاض مبيعاتها النسبي الى تلك الاستقلالية نفسها التي تسعى اليها، باعتبار هذا عاملا يجردها من الهوية.

قادرة على حل الحكومة بشكل رسمي وتعيين رؤساء الوزراء

الحل بيد الملكة اليزابيث الثانية

إذا كانت المملكة المتحدة لا تمتلك دستورا فإن التقاليد فيها تقول إنه في حال فوز حزب بأكثر من نصف مقاعد مجلس النواب فإن الملكة تدعو زعيمه لتعينه بشكل رسمي رئيسا للوزراء.

لكن إذا لم يتمكن أي حزب من الفوز بهذه النسبة من المقاعد فإن الملكة اليزابيث الثانية قادرة على لعب دور اكثر مركزية مما كان عليه الوضع في الانتخاب النيابية السابقة.

تطرح صحيفة واشنطن بوست هذا السؤال على لسان قرائها: ما دور الملكة في السياسة البريطانية؟ الملكة هي رئيسة الدولة في المملكة المتحدة لكن مثلما كتب على موقع العائلة المالكة البريطانية الانترنتي تظل «محايدة بشكل كبير من ناحية القضايا السياسية وهي غير قادرة على التصويت أو خوض الانتخابات».

ومع ذلك، فهي لها أدوار رسمية عديدة منها حل الحكومة بشكل رسمي وتعيين رؤساء الوزراء. وهذه إجراءات شكلية على صعيد التطبيق. فهي لا تمتلك أي صلاحيات أو إجراءات على رئيس وزرائها حسبما قال روبرت هيزل الخبير الدستوري في جامعة كوليج لندن لمراسل صحيفة واشنطن بوست.

لكن عند وقوع البرلمان المعلق يكون على حكومة الأقلية أن تحكم لوحدها أو تحالف من الأحزاب يتكون من تنظيمين أو أكثر.تتجنب الملكة عمليات الشد بين الأحزاب فالأمر متوقف على الأخيرة من يريد حكم البلد. فغوردون براون عليه أن يضع مصلحة الوطن أولا وباعتباره «مستشارا دستوريا عليه أن يتخلى عن الفوائد السياسية الخاصة بحزبه وأن ينصحها أين هو ميزان القوى الحقيقي.

هناك تقليد يؤكد أن الملكة الأ تكون طرفا في قضية سياسية مثيرة للجدل». لكن ماذا سيحدث لو لم تتفق الأحزاب على من يمتلك حظوظا أفضل لتشكيل الحكومة؟ وفق هذا السيناريو سيكون بإمكان الملكة أن تستخدم «قوتها الاحتياط» بالتدخل.

فالملكة في هذه الحالة ستكون قادرة على الدعوة لانتخابات جديدة. وفي حالة هزيمة براون بالبرلمان ثم هزم كاميرون بعده فإن الملكة ستدعو إلى انتخابات جديدة.

وهي بذلك ستستخدم القوى الاحتياط الموجودة تحت خدمة الشعب البريطاني.

وماذا لو فاز كاميرون في الانتخابات؟ لن يكون هناك رئيس وزراء جديد إذا لم يستقل غوردون براون، وحتى في حالة حصول حزب العمال على الموقع الثاني فإن براون سيستمر بالسلطة «باعتباره راعيا مع سلطات محدودة؟ غير أنه على الأكثر سيقدم براون استقالة ليفسح المجال لخصمه كاميرون بالحكم.